المضامين الإخبارية في منصة حكومتنا،
خلال الفترة من 2024.8.1 إلى2024.9.31
دراسة تحليلية تقويمية

د. عمر عبدالسلام قنص
كلية الإعلام، جامعة الجفارة.
omar.gannes75@gmail.com

مُلخص البحث:

تحددت مشكلة هذا البحث في طبيعة المضامين الإخبارية لمنصة حكومتنا، التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، حيث أسند لهذه المنصة الدور الأكبر في حصرية الخبر الحكومي، الأمر الذي استوجب من البحاث والمهتمين الوقوف على أدائها المهني، خاصة في ظل ما تشهده من متابعة وتفاعل كبير من عامة الناس. يهدف هذا البحث إلى معرفة نوع العناوين المستخدمة في المنصة، ومدى توافقها والمضامين المنشورة، إضافة إلى الوقوف على سلامة البناء الخبري، وحجم المعلومات المقدمة فيها، إلى جانب تحديد المضامين والصور، والمصادر الخبرية التي تم اعتمادها، وصولاً لمعرفة رأي الجمهور في أداء المنصة من خلال عملية رجع الصدى التي تُبيّنها الأشكال ومجموع التفاعلات التي يمنحها الفيسبوك لمستخدميه.

استخدم الباحث المنهجين الوصفي والمسحي، من خلال عينة البحث التي مثلتها 362 مادة خبرية، تم تضمينها في استمارة التحليل التي جاءت في 9 جداول تغطي مشكلة البحث بكل تفرعاتها، **وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج منها:** أن أخبار المنصة تنشر بدون عناوين صحفية، وبدون ذكر لمصادر أخبارها، كما أوضحت النتائج أن أغلب الجمهور المتابع لمضامين المنصة راضٍ عنها حسب تفاعله معها، رغم وجود جمهور آخر كبير العدد يخالفها الرأي، وتعتمد المنصة في بنائها الخبري على قالب الهرم المقلوب أولاً، والهرم المعتدل ثانيًا، وفيما يخص توفر المعلومات في أخبارها فإن جُلها يتم تقديمها بدون معلومات كافية عن الأحداث، كما أظهرت النتائج أن المنصة تهتم بالمضمونين السياسي والخدمي، أكثر من اهتمامها بالمضامين الأخرى مثل، الديني والاجتماعي والرياضي، على صعيد آخر فإنها تهمل بشكل واضح فنون: التعليق والتقرير والتحليل، وتكتفي فقط بالخبر، ويُحسب لها حرصها على دعم أخبارها بالصور المعبرة عن طبيعة الأحداث على اختلافها.

Abstrat:

The problem of this research was determined by the nature of the news content of the Our Government platform, affiliated with the Government of National Unity, as this platform was assigned the largest role in the exclusivity of government news, which required researchers and interested parties to stand on its professional performance, especially in light of the great follow-up and interaction it witnesses from the general public. This research aims to know the type of headlines used on the platform, and the extent of their compatibility with the published content, in addition to standing on the integrity of the news structure, and the amount of information provided in it, in addition to identifying the content, images, and news sources that were adopted, reaching to know the public's opinion on the platform's performance through the feedback process shown by the forms and the total interactions that Facebook provides to its users.

The researcher used the descriptive and survey approaches, through the research sample represented by 362 news articles, which were included in the analysis form that came in 9 tables covering the research problem with all its branches, and the researcher reached a number of results, including: that the platform's news is published without newspaper headlines, and without mentioning its news sources. The results also showed that most of the audience following the platform's content is satisfied with it according to its interaction with it, despite the presence of another large audience that disagrees with it. The platform relies in its news structure on the inverted pyramid template first, and the moderate pyramid second, and with regard to the availability of information in its news, most of it is presented without sufficient information about the events. The results also showed that the platform is more interested in political and service content than in other content such as religious, social and sports. On the other hand, it clearly neglects the arts of: commentary, reporting and analysis, and is satisfied with the news only, and it is credited with its keenness to support its news with images expressing the nature of events in all their forms.

-مقدمة:

يقول الدكتور إسماعيل إبراهيم في كتابه (فن التحرير الصحفي) إن "الخبر هو أساس الصحافة الحديثة وعمودها الفقري، فبدونه لا يمكن أن تكون هناك صحافة أو صحيفة، فالخبر يُمثل مكان الصدارة بين فنون التحرير الصحفي، لأنه صانع كل هذه الفنون وهو الذي يوجدها، أي إنهاء فنون تالية لفن الخبر، فلا يمكن للحديث والتحقيق والمقال، أن يأتي إلا إذا أتى الخبر، فهي كلها تأتي لتشرح وتفسّر وتُعلّق على الخبر، بمعنى آخر، الخبر: هو الأب الشرعي لغيره من الفنون التحريرية وبدونه لا تقوم لها قائمة"(1)

وبفضل التطور التقني ظهرت الأخبار الالكترونية التي يتم تداولها وبثها على الانترنت، من خلال مواقع ومنصات محددة، تمنح صلاحيات التحديث، والإضافة، والإلغاء للقائمين عليها، حتى يخرج الخبر في صورته النهائية، وفق معاييره السليمة والمعروفة التي تخدم قارئه أينما كان.

ونظرًا لما ذكر من أهمية لهذا الفن الصحفي، خاصة عندما يُقرن بمؤسسة رسمية سيادية يهتم لأمرها أغلب المواطنين الليبيين، مثل رئاسة الوزراء ومنصتها الإخبارية، المعروفة باسم (حكومتنا)، فإن الأمر يأخذ أهمية وصدى أكبر، لهذا قرر الباحث –بعد توقفه على عديد الملاحظات– اعتماد هذا الموضوع ودراسته تحليليًا وفق رؤية صحفية وأكاديمية وافية.

-أهمية البحث:

1- من أهمية الموضوع نفسه، كونه يتناول مؤسسة سيادية تُعد مركزًا رئيسًيا لصنع القرار.

2–حجم المتابعة والتفاعل الكبير لهذه المنصة يمنحها أهمية أكبر.

3– يُجرى هذا البحث في فترة تشهد ركودًا صحفيًا في المؤسسات العمومية، خاصة تلك التي تعُنى بالمصادر الإخبارية الموثوقة.

4– يثري المكتبة الليبية التي تعاني نقصًا واضحًا في دراسة المواقع الالكترونية الرسمية الحديثة.

-مشكلة البحث:

تقتضي الأصول العلمية ضرورة ألا تنشأ فكرة البحث العلمي من فراغ، حتى لا تنتهي أيضًا إلى فراغ، وعلى هذا الأساس فإن السمة الرئيسية التي تميز البحوث العلمية هي أن تكون ذات مشكلة وفي حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل(2)، خاصة إذا ما ارتبط الموضوع بالتطورات الحاصلة في تقنيات الاتصال

الحديثة وما أحدثته من ثورة في مجال الإعلام والمعلومات بفضل الامتزاج بين تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، إذ أضحى الاتصال إلكترونيًا غالبًا، مما أتاح بروز وسائل اتصالية جديدة على الساحة، يمكن للمتابعين والمشتركين فيها متابعة أحداث العالم وتطوراته من خلال شاشة الحاسوب(3)، ولعل منصة حكومتنا الالكترونية، التي تصدر عن حكومة الوحدة الوطنية بليبيا، هي إحدى تلك الروافد الإخبارية التي تُعنى بتغطية نشاطات الحكومة، والأحداث الليبية، وفق أساليب تحريرية محددة، ونظرًا لاهتمام الباحث ومتابعته شبه المستمرة لمضمون ما تنشره هذه المنصة من مواد إخبارية تحظى بمتابعة وتفاعل كبير، فقد استوقفته عديد الملاحظات فيها: منها ما يتعلق بنوع المضمون وطبيعة تفاعل الجمهور معه، خاصة وأن هذه المنصة تقدم في نفسها على أنها حلقة الوصل بين عامة الشعب والحكومة، إضافة لحجم المعلومات المقدمة في المادة الإخبارية، وأخرى تُعنى بتراتبية البناء الخبري، أي التقديم والتأخير، إضافة إلى بعض المعايير الأخرى التي تتحدد في نوع الفنون الإخبارية، وسلامة العناوين المنشورة، إلى جانب تثبيت المصادر وغيرها من المعايير الناظمة التي طالها نوع من الغموض في طريقة تناولها الصحفي، رغم أنها واجبة الالتزام من الصحفيين لإحداث التأثير المطلوب.. وتأسيسًا على ما تقدم من ملاحظات، فقد صاغ الباحث المشكلة في العنوان الرئيس التالي: **(المضامين الإخبارية في منصة حكومتنا)**

-أهداف البحث:

–التعرف على نوع العناوين المستخدمة في المنصة، ومعرفة مدى توافقها والمضمون المنشور.

– الوقوف على سلامة البناء الخبري في المنصة، وتحديد حجم المعلومات المقدمة في مادتها الإخبارية.

– معرفة طبيعة المضامين الإخبارية الأكثر حضورًا في المنصة، واستخلاص دلالات ذلك.

– التعرف على الأشكال الصحفية، والمصادر الإخبارية الأكثر اعتمادًا في منصة حكومتنا.

– الوقوف على عملية رجع الصدى من خلال تفاعل المتلقي مع مضامين المنصة الإخبارية.

– تحديد نوع وعدد الصور المستخدمة في المنصة.

-الدراسات السابقة:

"تُحتّم قواعد وأصول البحث العلمي ضرورة أن يتعرف الباحث على الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع بحثه، سواء بطرية مباشرة أو غير مباشرة، حيث تُسهم هذه الدراسات بما تحويه في طياتها من معلومات، ومناهج، وأدوات، وأساليب، في إنارة الطريق له وتوجهه لأن يبدأ حيث انتهى الآخرون"(4)، وعلى

هذا الأساس يعرض الباحث بعض الدراسات التي تناولت المواقع والصحف الإلكترونية، منها دراسة بعنوان **(اعتماد الشباب الجامعي على المواقع الإخبارية في تشكيل معارفه نحو الانتخابات الليبية)**(5) باستخدام منهج المسح الإعلامي على عينة ميدانية قوامها 400 مفردة، **وأوضحت النتائج** أن الأخبار والتحليلات السياسية احتلت أول الترتيب من حيث نسبة المتابعة، إضافة لارتفاع نسبة مستخدمي الانترنت من إجمالي العينة. **أما ثاني البحوث فكان بعنوان (قراءة الأخبار الشبكية من أجل الحصول على المحتوى العلمي)**(6)، حيث يهدف إلى الكشف عن المحتوى العلمي الذي تتضمنه المقالات المنشُورة في الصُحف الإلكترونية، باستخدام منهج تحليل مضمون لعينة من المقالات في موقع bbc. البريطاني **وأشارت النتائج** إلى أن المقالات العلمية المنشورة تركز على عدة مجالات علمية مثل: العلوم الطبيعية والإنسانية والعلوم التطبيقية، كما أوضح أن المقالات العلمية المنشورة في هذه الصحف تركز على عددا من المصطلحات مثل العقل والثقافة، في حين أن الصحف الكترونية تهتم بشكل أكبر على بعض العلوم الإنسانية مثل دور الفرد في المجتمع ومكانته ومشاركته في التفاعلات المجتمعية. **جاء** البحث الثالث بعنوان **(دور الإعلام الإسلامي في التصدي لظاهرتي التطرف الديني والإرهاب)**(7)، دراسة تحليلية ميدانية لموقع "إسلام أون لاين على الانترنت، استهدف البحث التعرف على ما يطرحه الموقع المذكور من موضوعات ودراسات ومناظرات وتحليلات تخص التطرف والإرهاب، واعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والمسحي، وتوصل إلى أن 88% من الموضوعات التي تناولت التطرف الديني تتصدي له وتعارضه، وكذلك الحال بالنسبة للإرهاب التي بلغت نسبة المادة المعارضة له 91%، وتقاربت وظيفة المادة ما بين الإعلامية بنسبة 52%، والتفسيرية ب 48%... **وقد أفادت** هذه البحوث والدراسات الباحث في إعادة صياغة بعض التساؤلات والمصطلحات، إلى جانب بلورتها لبعض الأفكار التي يرى الباحث أنها تتماشى وبحثه الحالي تمامًا.

-تساؤلات البحث:

–ما نوع العناوين الأكثر استخدامًا في المنصة؟ وما مدى توافقها والمضامين المنشورة؟

– إلى أي حد تلتزم المنصة بأساليب البناء الخبري السليم؟ وما حجم المعلومات المقدمة في موادها الإخبارية؟

– ما نوع المضامين الأكثر اعتمادًا في المنصة؟ وما الدلالات التي يمكن استخلاصها في هذا الشأن؟

– كيف يتفاعل المتلقي مع مضامين منصة حكومتنا، في إطار عملية رجع الصدى؟

– ما الفنون الصحفية، والمصادر الإخبارية الأكثر حضورًا في المنصة؟

– ما نوع وعدد الصور المستخدمة في المنصة؟

- نوع البحث ومنهجه:

يُعدّ هذا البحث من البحوث الوصفية، التي تهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر والأحداث والأوضاع القائمة، وذلك بجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها؛ لاستخلاص دلالاتها، وإصدار تعميمات بشأنها(8)، وفي إطار **المنهج الوصفي**، استخدم الباحث **المنهج المسحي**، من خلال مسحه وتحليله لمضمون ما نشرته منصة حكومتنا من مواد إخبارية مختلفة عبر صفحتها على الفيسبوك؛ بغية الوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة.

- أدوات جمع البيانات:

لكل بحث أدوات جمع بيانات محددة تخدمه وتتماشى معه أكثر من غيره؛ ولأن هذا البحث تحليلي فقد اعتمد الباحث على أكثر من أداة منها: **الملاحظة** باعتبارها الأساس الذي يقود لأصل المشكلة، والأداة التي تستنفر ذهن الباحث ليتوقف بالبحث والتحليل على كل ما لاحظه في المضمون المُقدم، إضافة إلى **المقابلة** التي يُعرّفها عبدالباسط حسن، بأنها "تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مباشر، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو المتغيرات لدى المبحوث أو التي تدور حول آرائه ومعتقداته"(9)، وقد عمدَ الباحث على الاستفادة من هذه الأداة من خلال مقابلة أحد الصحفيين العاملين بالمكتب الإعلامي للحكومة، ألا وهو (مروان محمد) بغية الحصول منه على معلومات تخدم البحث من خلال ربطها بتقاطعات الجانب التحليلي(10)، كما قام الباحث بتصميم **استمارة تحليل المضمون**، تحوي كل ما أشارت له مشكلة البحث، وتضمنته تساؤلاته، حتى يظهر البحث كوحدة مترابطة، انطلاقًا من أن تحليل المضمون "يُمثل أسلوباً بحثيًا يتضمن الوصف الموضوعي الكيفي والكمي للمحتوى الظاهر في الرسالة"(11)، وقد تحددت استمارة هذا البحث في سبع فئات رئيسية، وأخرى داخلية تابعة، تُعنى جميعها بجوهر المضمون الخبري الذي تنشره منصة حكومتنا يوميًا.

- الصدق والثبات:

اعتمد الباحث في قياس الصدق الظاهري لاستمارة تحليل المضمون، ومدى قدرتها على الإجابة عن تساؤلات البحث، على ملاحظات عدد من المحكمين من أساتذة الصحافة الذين تم عرض الاستمارة

عليهم(12)، وبعد استلام ملاحظاتهم، أجرى الباحث التعديلات المطلوبة من حيث التقديم والتأخير والإلغاء، وإعادة ضبط بعض الجُمل والمفردات، حتى تحقق الاستمارة الغرض الذي أعدت لأجله.

- **مجتمع البحث والعينة**:

انطلاقًا من أن المجتمع هو "جميع مفردات الظاهرة الإعلامية المراد دراستها: سواء أكانت هذه المفردات بشرًا، أم صحفًا، أم مجلات، أم كتبًا، أم أنشطة تربوية وإعلامية أو ثقافية"(13)، عليه فقد تحدد **مجتمع** هذا البحث في المنصات الإخبارية الليبية، **أما عينة البحث** –التي تُشتق عادة من المجتمع كونه يُمثّل إطارًا عامًا لها– فقد تحددت هي الأخرى في منصة حكومتنا التابعة لحكومة الوحدة الوطنية الليبية، وما تنتجه من مواد إخبارية على فضاء الفيسبوك خلال الفترة من 2024،8،1 إلى غاية يوم 2024،9.31، أي لمدة شهرين، حيث بلغ إجمالي ما تم تحليله 362 مادة إخبارية، **وقد تم اختيار هذه الفترة؛** لأنها مثلت ذروة التصعيد السياسي والإعلامي بين الحكومة وخصومها الذين يطالبونها بالرحيل، ولعل الخلاف الذي جرى في انتخابات المجلس الأعلى للدولة بين الرئيسين، السابق (خالد المشري)، والحالي (محمد تكالة) خلال فترة البحث المحددة، تأتي في سياق هذه المطالبات، إضافة لدعوات مجلس النواب الليبي للحكومة بالرحيل وغيرها.. **أما عن سبب** اختيار المنصة، فيرجع ذلك لأهمية المؤسسة التي تمثلها، فرئاسة الوزراء هي صاحبة الفعل والقرار التنفيذي الأول، كما أن هذه المنصة بُعثت لتعويض ما وصفه وزير الاتصال (وليد اللافي) بفشل الإعلام العمومي في متابعة الأحداث في ليبيا ونقلها بطريقة سريعة تلبي حاجة المتلقي ووفقًا للمعايير الصحفية المعروفة.

-**نظرية البحث**: (**نظرية ثراء الوسيلة**)

تُستخدم هذه النظرية لدراسة معايير الاختيار بين الوسائل الإعلامية والتكنولوجية وفقًا لدرجة ثرائها المعلوماتي، **وهي ترى** أن فعالية الاتصال تعتمد على القدر الذي تستخدم به الوسيلة، وتركز النظرية بشكل أكبر على الأشكال التفاعلية للاتصال في اتجاهين بين القائم بالاتصال والجمهور المستقبل للرسالة، وطبقًا لهذه النظرية، فإن الوسائل الإعلامية التي توفر رجع صدى تكون أكثر ثراء، فكلما قل الغموض كلما كان الاتصال أكثر حدوثًا. **وتفترض** نظرية (ثراء الوسيلة) أن وسائل الإعلام لديها القدرة على حل الغموض يواجه الجمهور، وتقديم تفسيرات متنوعة، وتسهيل عملية الفهم على الجمهور المستقبل للرسالة، فثراء المعلومات هو العملية التي تقوم فيها المعلومات بتخفيض درجة الغموض، وإيجاد مساحة من المعاني المشتركة باستخدام

وسيلة اتصالية معينة(14). **ولما كانت هذه النظرية** تقوم على فعالية الاتصال الذي يقاس باستخدام الوسيلة من خلال عملية رجع الصدى الذي توفرها التقنية الحديثة، إضافة إلى تركيزها على دور المعلومات في تبديد الغموض الذي قد يشوب الرسالة، **وبما أن هذين المحورين** قد تضمنهما سؤالي البحث الخاصين بدراسة طبيعة التفاعل بين المنصة وجمهورها، وتحديد حجم المعلومات في مضامينها الإخبارية، لهذا كان لزامًا على الباحث تناولهما في الجزء التحليلي، سعيًا منه للوصول إلى إجابات دقيقة ومحددة من جانب، ولإثبات أن هذه النظرية هي الأكثر توافقًا مع موضوع البحث من جانبًا آخر.

الإطار المعرفي

-توطئة عن الإعلام الالكتروني:

إذا كان التعريف الكلاسيكي هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو حدث ما، بحيث يعتبر هذا الحدث تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، فإن أي مفهوم للإعلام لابد أن يرتبط بالمجتمع بكل مقوماته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وعلى هذا الأساس يأتي **الإعلام الالكتروني**، ليعبر عن مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال التي تعتمد على الوسائل الالكترونية في تزويد الجماهير بالأخبار، ويُعبر عن المجتمع الذي يصدر منه، ويتوجه إليه طبقًا لما حدده الألماني (أوتوجروت) لمفهوم الإعلام بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها واتجاهاتها، في نفس الوقت فهو يشترك مع الإعلام العام في الأهداف والمبادئ العامة، بيدَ أنه يتميز باعتماده على وسائل تكنولوجية جديدة(15)

-نشأة الصحافة الالكترونية:

بدأت عملية النشر الالكتروني في حقبة التسعينيات من القرن الماضي، وبرغم عدم القدرة على التحديد الدقيق ل تاريخ نشوء أول صحيفة الكترونية، إلا أنه يمكن القول أن صحيفة (هيلزبتورج واجبلاد) السويدية هي أول صحيفة إلكترونية في العالم تنشر إلكترونيًا بالكامل على شبكة الانترنت عام 1990، ثم توالى بعد ذلك إنشاء الصحف الالكترونية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ففي عام 1992 أنشأت (شيكاغو أونلاين) كأول صحيفة الكترونية على شبكة أمريكا أونلاين. **وبحسب** رأي أكاديميين فإن موقع الصحافة الالكترونية الأول على الانترنت هو موقع (بالو ألتو) أونلاين pa lo Alto الذي أنطلق عام 1993 في كلية

الصحافة والاتصال الجماهيري، في جامعة فلوريدا، ثم لحق به موقع آخر في 19 يناير 1994 وهو (ألتو بالو ويكي) ليصبح الصحيفة الأولى التي تنشر بانتظام على شبكة الانترنت(16)

-سمات الصحافة الالكترونية:(17)

–النقل الفوري للأخبار ومتابعة التطورات التي تطرأ عليها مع قابلية تعديل النصوص في أي وقت، مما جعلها تنافس الوسائل الإعلامية الأخرى كالإذاعة والتلفزيون,

– قدرة الصحف الالكترونية على اختراق الحدود دون رقابة أو موانع أو رسوم، بل بشكل فوري ورخيص التكاليف مقارنة بالصحف المطبوعة

–لجوء معظم الصحف الالكترونية إلى التمويل من خلال الإعلانات، وقد أصبح الإعلان المتكرر على كل صفحة هو مصدر دخل رئيسي لها.

– توفر فرص حفظ الأرشيف، وسهولة استرجاعه.

– قدرتها على التحكم في الأبواب بالتقديم والتأخير والإبقاء والإلغاء طبقًا لأعداد الزوّار القراء

– فرضت على الصحفي ضرورة أن يكون ملمًا باستخدام الإمكانيات التقنية وبشروط الكتابة للأنترنت.

- قواعد كتابة الخبر الالكتروني:

لا شك أن التكنولوجيا الحديثة خلقت وسائل جديدة وأوجدت أعمالاً إضافية للصحفي بحيث أصبحت الكتابة الإخبارية للوسائل الالكترونية حقلاً كبيرًا يوفر المزيد من فرص العمل لمن يريد أن يؤسس محطة أو نظام بث كابلي. إن تحرير الخبر الالكتروني يبدأ باختصار المعلومات ثم الكلمات والعبارات، وهذه عملية أسلوبية تحتاج من المحرر إلى مهارة لغوية عالية، وذوق فني، وحس صحفي بطبائع الجمهور، **ولما كانت هذه الوظيفة** بهذا القدر من الأهمية، فإن قواعد كتابة الخبر الالكتروني تتحدد في التالي(18)

1–التحقق من المعلومات. 2– معرفة القانون. 3– التحرير من أجل المستمع والمشاهد.

4– التأكد من عدم الانحياز. إدراك دور المذيع ومتطلباته.

– التغيرات التي دعمت الصحافة الالكترونية:(19)

–ارتفاع نسبة المستخدمين للأنترنت من الشباب – تزايد الاهتمام بالمحتوى المنتج من قبل المستخدمين

– انتشار خدمات الانترنت على نطاق واسع –تنوع وتطور الأجهزة المحمولة

– بروز ما يسمى بظاهرة المواطن الصحفي – اجتذاب البوابات الالكترونية لجمهور عريض

– انتشار شبكات الإعلام الاجتماعي بشكل كبير.

-الصعوبات التي تواجه الصحافة الالكترونية(20)

–تعاني الكثير من الصحف الالكترونية من صعوبات التمويل وتسديد الديون

– غياب التخطيط، وعدم وضوح الرؤية المتعلقة بمستقبل هذا النوع من الإعلام

–نقص الصحفي الالكتروني

– عدم وجود عائد مادي للصحافة الالكترونية عن طريق الإعلانات كما هو الحال في الصحافة الورقية، حيث ان المعلن لازال يشعر بعدم الثقة في الصحافة الالكترونية.

-مواصفات المحرر الالكتروني(21)

–أن يكون ملمًا بكل جديد في مجال التقنية، وأن تكون لديه خلفية وثقافة واسعة في المجال.

–أن يجيد اللغة الإنجليزية على الأقل، فبدون هذه اللغة يصعب التعامل مع عالم الانترنت الواسع

–أن يكون قادرًا على تبسيط المعلومات التي يتعامل معها حتى تلائم مستوى القارئ العادي

– أن تكون لديه عقلية انتقائية حتى يعرف كيف يختار الموضوع المناسب الذي يفي بحاجة القارئ

– ضرورة معرفته لأكبر عدد من عناوين المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت

– أن يكون ملمًا باحتياجات القرّاء من المواد المختلفة

– أن يكون أمينًا في نقل المعلومات، وقادرًا على ترجمتها بدقة حتى يكسب ثقة القارئ

– أن يتمتع بالموضوعية والحياد، وأن يكون صبورًا في البحث؛ لأن هذا الأخير عملية شاقة ومرهقة.

–فنون التحرير في الصحافة الالكترونية(22)

***الخبر الالكتروني:** هي تلك الأخبار التي تخضع بشكل مستمر إلى التحديث والتطوير على حدٍ سواء، حيث أن الخبر الذي يتم بثه عبر المواقع الالكترونية يتميز بالكثير من السمات منها: أن يكون متعدد الوسائل الإعلامية، ومتنوع المصادر، وأن يربط بين الأخبار التي نشرت في السابق.

* **التقرير:** هو عبارة عن مادة واحدة فقط تخدم فكرة أو معلومة واحدة فقط، ويُعلق على الخبر بشكل مُعمق تذكر كل تفاصيله وزواياه، ويستمد مصداقيته من المعلومات الموثوقة، وهو يستوعب كل عناصر الخبر من زمان ومكان، والحدث نفسه والأشخاص.

***التحقيق:** هو شكل صحفي يجمع ما بين، التقرير، والرأي، والخبر نفسه، وهو من أصعب الأنواع إنجازًا.

* **الحديث الصحفي:** يتم من خلاله إدارة حوار ما بين الصحفي وشخصية من الشخصيات المحددة، لأجل شرح وجهة نظر معينة إزاء عديد القضايا المهمة.

* **المقال:** هو عبارة عن أداة من الأدوات الصحفية التي يتم من خلاله التعبير مباشرة عن السياسة الإعلامية التي تتبعها الوسيلة على حدٍ سواء، وهو محصلة لآراء الكتاب والمثقفين إزاء الأحداث اليومية المختلفة.

* **القصة الخبرية:** شكل صحفي يتعتم على الخبر أو الحدث أو القضية، بمعنى أن الخبر هو الأساس المنشئ، وبناء القصة يتطلب صحفيًا ذو حس مهني، إلى جانب وفرة معلوماته عن الحدث؛ لإحداث التأثير المطلوب.

-منصة حكومتنا:

هي منصة الكترونية تفاعلية، بدأت بثها في الأول من شهر ابريل 2021، تُعنى هذه المنصة بتغطية كافة أخبار ونشاطات حكومة الوحدة الوطنية، مستهدفة من وراء ذلك التواصل التام مع عموم الشعب.

يعمل بها كادر متنوع ينتمي لتخصصات مختلفة، وإن كان جله متخصص في الإعلام والصحافة. لا توجد توجيهات محددة في العمل الصحفي بالمنصة، بقدر ما يوجد هناك إدراك وتقدير ذاتي لما يجب أن ينشر وما يجب أن يُستبعد، نظير ما تمثله رئاسة الوزراء من صفة اعتبارية يهتم لأمرها الناس في الداخل والخارج. تهتم المنصة بأخبار الوضع السياسي، والخدمي أكثر من المجالات الأخرى. وتركز المنصة في أخبارها على عنصر الاختصار وبث الأخبار الخفيفة التي تلبي حاجة القارئ المتعجل. فيما يخص الصعوبات التي تواجه القائم بالاتصال في منصة حكومتنا، فإن بعضها يتعلق بانتقال بعض الصحفيين المهنيين إلى مؤسسات أخرى؛ نظير بعض الحوافر المادية والمعنوية، إضافة إلى غياب عاملي ضغط العمل، والمسئولية المُلقاة على عاتق القائم بالاتصال في المكتب الإعلامي برئاسة الوزراء، يُضاف إلى ذلك سلبية تعاطي وتفاعل الكثير من المتابعين مع مضامين المنصة، الأمر الذي تطلب من الصحفيين جهدًا إضافيًا لفلترة بعض التعليقات التي تتعارض والذوق العام(23)

عرض وتحليل نتائج البحث

جدول (1) **يُبيّن أنواع العناوين المستخدمة في منصة حكومتنا**.

أنواع العناوين	التكرار	النسبة المئوية
عنوان مباشر	0	0
عنوان الاقتباس	0	0
عنوان تساؤلي	0	0
العنوان المُفسّر	0	0
أخرى	0	0
المجموع	0	0

تبّين نتائج الجدول رقم (1) السابق أن منصة حكومتنا لا تولي أية أهمية تذكر لمسألة كتابة العنوان في أخبارها التي تحرص على نشرها، لهذا جاءت كل النتائج صفرية خالصة. **وتعكس** هذه النسبة المطلقة والمستغربة في العمل الصحفي، عدم اهتمام وإلمام القائم بالاتصال في المنصة بعنصر مُهم ورئيس في العملية الصحفية، اعتقادًا منهم حسب ما ورد في المقابلة الصحفية التي أجراها الباحث مع أحد أعضائها، أن الأخبار الالكترونية تتطلب الاختصار تلبية لحاجة القارئ المتعجل.

غني عن البيان القول إن عنوان الخبر "لا يقل أهمية عن مضمون المادة التحريرية، ولا عن أسلوب تحريرها في أي موضوع من الموضوعات الصحفية، فهو الذي يعطي التحرير قوة، وهو الذي يقول للقارئ أنا هنا والمادة التحريرية هنا، فلا حاجة للتفكير وإنما ابدأ بالقراءة، وهكذا يتضح أنه نصف العمل الصحفي، كما يعتبر الواجهة التي تبرز مضمون الموضوع، فبقدر ما يكون العنوان جذابًا ومركزًا ومختصرًا، بقدر ما يضمن ويحقق المخرج الفني مصاحبة القارئ في رحلة قراءة المادة التحريرية حتى نهايتها"(24)

يُستخلص من سابق القول، إن العنوان قيمة ثابتة في أي وسيلة إعلامية سواء كانت مطبوعة أو الكترونية، لهذا ينصح الكثير من المتخصصين في التحرير الصحفي بكتابته بعد الانتهاء من سرد كافة تفاصيل الخبر، حتى يتم انتقاء النقطة الأبرز فيه، وهنا يمكن للقارئ المتعجل أن يطالع العنوان دون النظر لبقية التفاصيل،

لهذا قيل عنه أنه أول ما يقر وآخر ما يكتب، الأمر الذي يؤكد أن النسب السابقة تُعد إخلالاً واضحًا في منصة تتبع مؤسسة تحمل صفة اعتبارية كرئاسة الوزراء.

ويُشير الباحث إلى أنه وخلال الدراسة الاستطلاعية وما سبقها من متابعة لأخبار المنصة، قد وقف على نتيجة غياب العنوان في كل الأخبار، الأمر الذي قد يدفع بالبعض للقول بأن وضوح نتيجة تساؤلٍ ما قد لا يجعل منه ذا قيمة عندما يتم اخضاعه للجانب التطبيقي، ورغم اتفاق الباحث مع هذا القول في بعض الحالات التي لا تُشكل عنصرا مهمًا في المشكلة المطروحة، إلا أنه قد يختلف معه إذا ما كان الإخلال يتعلق بعنصر مهم ومؤثر في العملية الصحفية كالعنوان، ومن هنا كان لزامًا على الباحث إيضاحه بصرف النظر عن تمثيله الكمي، حتى يتجنب الصحفيون الوقوع فيه مستقبلاً.

جدول (2) **يُوضح قوالب البناء الخبري المستخدمة في المنصة**.

قوالب البناء الخبري	التكرار	النسبة المئوية
الهرم المقلوب	195	53.86
الهرم المقلوب المتدرج	18	4.97
الهرم المعتدل	149	41.16
المجموع	362	٪100

توضح أرقام وإحصاءات الجدول السابق، أن منصة حكومتنا تعتمد بشكل كبير على قالب الهرم المقلوب في صياغة أخبارها، إذ مّثلَ هذا الاعتماد ما نسبته 53.86 %، وهي نسبة منطقية تُحسب للقائمين بالاتصال في المنصة، لأنها تستجيب لمعايير التحرير الإخباري السليمة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأخبار الالكترونية التي تتطلب اختصارا واختزالاً أكبر، وهو ذاته ما أكده عبدالعزيز شرف في كتابه (فن التحرير الإعلامي) بقوله "يعتبر أسلوب الهرم المقلوب من أقدم أشكال الأخبار وأكثرها ملائمة وأعظمها نفعًا وأقلها ضررًا، ويقضي هذا الأسلوب أن تبدأ بتحرير الخبر بالعناصر المهمة أولاً، وهذه المرحلة تتطلب حاسة إعلامية ذوّاقة وتدريبًا ومرانًا طويلين، ولابد أن تحرّك هذه البداية انتباه القارئ وأن تثير اهتمامه"، وبخِلاف النتيجة السابقة حلت فئة الهرم المعتدل ثانيًا بنسبة 41.16%، وهي نسبة مستغربة نوعًا ما، لأن تمثيلها الكمي جاء مرتفعًا حتى وإن حلت ثاني الترتيب، وكما هو معلوم فإن الأخبار البسيطة ذات المعلومة الواحدة

لا تحتمل المقدمات التي تسبق الخبر، لهذا شدد عبدالعزيز شرف وآخرون على ضرورة صياغة الخبر بأسلوب الهرم المقلوب الذي يُقدم الأهم على المهم في الخبر، بينما يتكفل هذا الهرم (المعتدل) بصياغة الفنون الصحفية الأكبر، كالحديث والتحقيق، لا الخبر كما حدث هنا!، أما الهرم المقلوب المتدرج، الذي يُعنى بتلخيص أقوال وتصريحات المسئولين على هيئة فقرات متتابعة تكمل بعضها بعضًا، فقد حل آخر الترتيب بنسبة 4.97%، وهي نتيجة متدنية إذا ما قورنت بما يجب أن تكون عليه، خاصة وأن المنصة تُمثل لسان حال رئاسة الوزراء التي من المفترض أنها تختص بنقل أخبار وتصريحات الزائرين من مسئولين على اختلاف صفاتهم، لهذا كان من الواجب المهني حضور هذا القالب بتمثيل نسبي مقبول يوازي أهمية توظيفه الأمثل، ومكانة المؤسسة التي تُعبر عنها المنصة.

جدول (3) **يُبيّن نسبة المعلومات المقدمة في الخبر بمنصة حكومتنا**

نسبة المعلومات	التكرار	النسبة المئوية
معلومات كافية تغطي الحدث	123	33.97
معلومات ناقصة لا تخدم الحدث	239	66.02
لا وجود لمعلومات	0	0
المجموع	362	٪100

يُبين الجدول السابق أن المنصة لا تقدم معلومات كافيه عن مادتها الإخبارية التي تبثها عبر فضاء الفيسبوك للمتابعين، لهذا تصدرت فئة (معلومات ناقصة) أول الترتيب بنسبة 66.2%، لتأتي ثانيًا فئة (معلومات كافية) بنسبة 33.97، فيما حلت ثالثًا وآخرًا فئة (لا وجود لمعلومات) بنسبة صفرية.

لا شك أن نقص المعلومات، وغياب التفاصيل الدقيقة التي تجعل من الخبر قابلاً للانتشار، تُعد خللاً كبيرًا في الأداء المهني القائم بالاتصال في المنصة، الأمر الذي يُرجعه الباحث –حسب ما أستوقفه في الجانب التحليلي– إلى تركيز الصحفيين على المقدمات الوصفية التي تتماشى وفنون صحفية أخرى غير الخبر، بالإضافة إلى الاطناب الكبير في ذكر الحضور بصفاتهم المطولة، والحديث عن الموضوع المطروح بصفة عمومية لا تُظهر الكثير من التفاصيل المطلوبة، وهذا ما جعل فئة المعلومات الناقصة تتصدر الترتيب على حساب فئة المعلومات الكافية التي كان من المفترض أن تأتي أولاً، استنادًا للرأي القائل إن "الخبر هو الذي

يقوم بنقل معلومات معينة بشكل ملتزم حول وقائع ملموسة ويعكس أحداثًا معينة بأسلوب مكثف وبأسرع وطريقة ممكنة"(25)، لتحل فئة لا معلومات آخر الترتيب بنسبة صفرية، وهي نتيجة جيدة تُحسب للمنصة.

جدول (4) **يُوضح نوع المضامين الأكثر حضوراً في منصة حكومتنا**.

نوع المضامين	التكرار	النسبة المئوية
سياسي	161	44.47
اقتصادي	32	8.83
خدمي	129	35.63
اجتماعي	16	4.41
رياضي	15	4.14
ديني	9	2.48
أخرى	0	0
المجموع	362	٪ 100

يُستنتج من الجدول السابق رقم (4)، أن منصة حكومتنا تولي أهمية كبرى للمضمونين السياسي والخدمي، فمثل الأول ما نسبته 44.47%، والخدمي ثانيًا بنسبة 35.63%، أما بقية المضامين الأخرى فقد سجلت نسبًا محدودة ومتقاربة بعض الشيء، باستثناء المضمون الاقتصادي الذي ارتفع عنهم قليلاً بنسبة 8.38%. وبالنظر لتبعية المنصة ومقرها الكائن بديوان رئاسة الوزراء، فإن أمر تصدر المضمون السياسي يكون منطقيًا ومتوقعًا، كونه يأتي انعكاسًا لتعقيدات المشهد السياسي الليبي، وما يحفل به من تبادلٍ للاتصالات والزيارات بين مسئولي الدولة وزائريها من الداخل والخارج، وعليه يقوم الصحفيون بتغطية كل تلك الأحداث أكثر من أية مؤسسة إعلامية أخرى، نظرًا لتوفر عدة عوامل منها، القرب المكاني، الثقة، إمكانية المراجعة والإلغاء وغيرها، وفيما يخص المضمون الخدمي الذي حل ثانيًا، يمكن القول انه مؤشر جيد يعكس حرص مسئولي المنصة على تحسين صورة الحكومة، التي قطعت منذ تسلمها السلطة وعودًا بخدمات الإعمار في المجتمع، فرفعت شعار (عودة الحياة) كعنوان للمرحلة، وكما قيل "لقد أصبحت صحافة الخدمات بالنسبة للبعض، اسلوبًا في التخطيط أو التوجيه أو التحرك الصحفي، يحرك سلوك الصحفي من البداية ويجعله يفكر في

خدمة القارئ من خلال معالجته أو تغطيته الصحفية، مما يؤثر على نوعية مصادره، ومعلوماته الصحفية، والأسئلة التي سوف يوجهها إلى هذه المصادر، ومداخل المعالجة الصحفية، وتقييم الموضوع الصحفي"(26). أما باقي النتائج فجاءت متقاربة، باستثناء المضمون الاقتصادي الذي وإن ارتفع تمثيله نسبيًا إلا أنه يظل ناقصًا بالنظر لأهمية الاقتصاد في حياة الناس.

جدول (5) **يُبيّن الأشكال الصحفية المستخدمة في المنصة**.

الأشكال الصحفية	التكرار	النسبة المئوية
الخبر	351	96.96
التقرير	8	2.20
التحليل	0	0
التعليق	3	0.82
أخرى	0	0
المجموع	362	100

تكشف أرقام الجدول السابق رقم (5) عن ارتفاع نسبة الخبر مقارنة ببقية الأشكال الأخرى، وهذا ما جعله يحتل أول الترتيب، فمثل ما نسبته 96.96%، يليه جاء التقرير ثانيًا بتمثيل متدنٍ بلغ 2.20%، أما التعليق فقد تحصل على ما نسبته 0.82%، فيما لم يسجل أي استخدام للتحليل لهذا جاء بنسبة صفرية.

وبالوقوف على النتائج السابقة، يمكن اعتبار تصدر الخبر أمرًا مألوفًا، كونه العنصر الأساس في العملية الإخبارية، وهذا ما سبق وأن أكده إسماعيل إبراهيم في كتابه (فن التحرير الصحفي) حين قال عن الخبر أنه "يُمثل مكان الصدارة بين فنون التحرير الصحفي، لأنه صانع كل هذه الفنون، وهو الذي يوجدها، أي أنها فنون تالية لفن الخبر، فلا يمكن للحديث والتحقيق والمقال، أن يأتي إلا أذا أتى الخبر، فهي كلها تأتي لتشرح وتفسّر وتُعلّق على الخبر، بمعنى آخر، الخبر هو الأب الشرعي لغيره من الفنون التحريرية الأخرى، وبدونه لا تقوم لها قائمة"، وجاء ثانيًا التقرير بنسبة بسيطة بلغت 2.20%، أما التعليق فحل ثالثًا بنسبة0.82%، فيما سجل التحليل نسبة أخيرة وصفرية. **باستثناء الخبر** الذي تم استخدامه بطريقة توازي أهميته، إلا أن عملية استخدام الفنون الأخرى مثل التقرير والتعليق لم تكن في مستوى أهميتهما، نتيجة لما يرد في أوساط

الرأي العام ومنصات التواصل الاجتماعي من أخبار تشكك في بعض إجراءات الحكومة، الأمر الذي يتطلب استخدام التقرير لتفصيل وإيضاح بعض الأحداث، وكذلك الحال بالسنبة للتعليق الذي كان من الواجب المهني أن يأتي بتمثيل مقبول؛ نظير تعقيدات المشهد السياسي في ليبيا، ولما يتبعه من تدخلات وتصريحات دولية عديدة، تتعرض لأمن ليبيا القومي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يستدعي الرد عبر هذا الشكل الصحفي، وهذا مؤشر سلبي يعكس عدم اهتمام المنصة بالفنون الصحفية المُهمة التي يمكن الاستفادة منها.

جدول (6) **يُوضح المصادر الإخبارية المعتمدة في منصة حكومتنا**.

المصادر	التكرار	النسبة المئوية
المندوب	0	0
المراسل	0	0
وكالات الأنباء	0	0
التلفزيون والصحف	0	0
مختلف المواقع على الانترنت	0	0
مصادر خاصة	0	0
المسئولين	0	0
بدون مصدر	0	0
أخرى	0	0
المجموع	0	0

يوضح الجدول السابق رقم (6) أن منصة حكومتنا تهمل بشكلٍ تام، مسألة ذكر مصادر أخبارها التي تنشرها للمتابعين والمهتمين بها كنافذة إخبارية مسئولة، الأمر الذي يُعد خللاً مهنيًا واضحًا في عمل المنصة، لأن الأخبار غير واضحة المصدر تكون أكثر عرضة للتأويل والتشكيك، وبالتالي يُستهدف الخبر في أهم معيار له ألا وهو المصداقية والموثوقية، وقد توقف الباحث على عملية تغييب المصدر الإخباري في المنصة من خلال دراسته الاستطلاعية والتحليلية، رغم أن هذه الأخبار عادة ما تأتي مشمولة بأقوال المسئولين ومن يعنيهم الحدث، إلا أن هذا لم يُنقل عن مندوب أو مراسل للمنصة، أو أي وسيلة إعلامية كصحف الحكومة، ووكالة أنبائها الرئيسية.. الخ، بل إنه يأتي دون أي إشارة للمصدر، بقولها (وقال الوزير كذا كذا) وهنا تحديدا

لم توضح لمن قال! الأمر الذي يفتح الباب واسعًا للتزوير، لا سيما وأن حجم التعاطي مع مؤسسة بحجم رئاسة الوزراء كبير وعلى درجة عالية من الأهمية، خاصة في ظل انتشار وسائل الإخراج الحديثة وسهولة استخدامها، لهذا قيل إن "مستوى معرفة المصدر وتخصصه بالموضوع الذي يعالجه يؤثر في زيادة فعاليته"(27).

جدول (7) **يُبين طبيعة تفاعل الجمهور المتابع لمضامين المنصة**

طريقة تفاعل الجمهور	التكرار	النسبة المئوية
تفاعل ايجابي	5012	51.00
تفاعل سلبي	4815	48.99
أخرى	0	0
المجموع	9827	100

تُبيّن نتائج الجدول السابق، أن أغلب الجمهور المتابع لأخبار منصة حكومتنا هو راضٍ عما تنشره، لهذا حل التفاعل الإيجابي أولاً بنسبة 51%، وبفارقٍ ليس ببعيد جاء التفاعل السلبي ثانيًا بنسبة بلغت 48.99%.

ويُشير الباحث إلى أن عملية التعرف على ذلك التفاعل قد تمت من خلال رصد مجموع التفاعلات عن كل خبر، وهي ميزة يوفرها فضاء الفيسبوك لمستخدميه، فمن خلال الضغط على زر واحد يقدم لك مجموع تلك التفاعلات في أول أيقونة، ومن تم يأتي تفصيلهم كُلً لوحده على النحو الذي يراه المستخدم، وقد عمدَ الباحث على شمل تفاعلات (أعجبني، وأدعمه، وأحببته) ضمن التفاعلات الإيجابية، بينما جاءت التفاعلات التي تدل على (الضحك، والغضب، والتعجب، والحزن) ضمن السلبية منها، كونها تأتي تعبيرًا حقيقيًا –وإن جاء بأكثر من صيغة– عن عدم الرضا حيال المضامين المقدمة.

يحرص الكثير من مستخدمي الفيسبوك على التفاعل الدائم مع بعض الصفحات والمضامين بالضغط على أيقونة (الإعجاب) فقط بغية تغذية هذه المتابعة حتى تأتيه أخبار الصفحة أول بأول ولا تنقطع عنه، وهنا قد لا يكون متفقًا تمامًا مع ما يُطرح. **إجمالاً** يمكن القول أن نسبة عدم الرضا وإن حلت ثانيًا إلا أنها كبيرة، ويجب أن تؤخذ في عين الاعتبار من طرف القائمين بالاتصال في المنصة، خاصة وأن جل التعليقات التي توقف عليها الباحث وصعبَ عليه حصرها كانت سلبية بامتياز، ولم ترد المنصة على أيًا منها سواء بالتعليق

أو بالتفاعل الشكلي، أو حتى ببعض الإعلانات التي تؤكد للمتلقين أن رسائلهم قد وصلت للمسئولين وسوف يتم الرد عليها لاحقًا. لا شك أن عدم الاهتمام هذا يُخالف تمامًا ما سبق وإن ذكرته المنصة في عنوان صفحتها الرئيسية من أنها وسيلة للتواصل مع كافة عموم الشعب.

جدول (8) **يكشف نوع الصور المستخدمة في المنصة**.

نوع الصور	التكرار	النسبة المئوية
صور إخبارية تُعبر عن الحدث	287	79.28
فيديوهات وصور متحركة	23	6.35
صورة لمؤسسة، أو شعار	11	3.03
بدون صورة	41	11.32
المجموع	362	100

وفقًا لما جاء في إحصاءات الجدول السابق رقم (8)، فإن منصة حكومتنا تحرص كثيرًا، على إرفاق الصور الإخبارية التي تُعبر عن طبيعة الأحداث في منشوراتها، ومثّلَ ذلك ما نسبته 79.28% وهي نسبة مرتفعة وإيجابية؛ كونها تعكس إدراك القائم بالاتصال لأهمية الصورة في العمل الصحفي، يليها ثانيًا فئة (بدون صورة) بنسبة 11.32%، وهي نسبة مقبولة، إذا ما قورنت بإجمالي الأخبار المصورة، على اعتبار أن جل الوسائل الصحفية لا تزوّد في كل أخبارها بالصور، فيما حل ثالثًا الفيديوات، والصور المتحركة بنسبة (6.35)، أما أقل الفئات حضورا فكانت (صورة لمؤسسة أو أشعار) إذ مثلت ما نسبته 3.03%، ويتجه الصحفيون لاعتماد مثل هذه الأساليب؛ عندما لا يجدون مصورًا أو موفدًا للحدث، فيختارون صورة للمؤسسة أو شعارًا لها للدلالة.

جدول (9) **يُبيّن عدد الصور المستخدمة في منصة حكومتنا**.

عدد الصور	التكرار	النسبة المئوية
صورة واحدة	153	42.26
صورتين	73	20.16
صورتين فأكثر	95	26.24
بدون صورة	41	11.32
المجموع	362	100

تكشف أرقام وإحصاءات الجدول السابق، المعني بإيضاح عدد الصور المستخدمة في منصة حكومتنا، أن (الصورة الواحدة) كانت الأكثر تفضيلاً واعتمادًا من طرف القائم بالاتصال في منصة حكومتنا، لهذا جاءت أولاً بـ42.26%، وهذا مؤشر جيد يعكس تقدير وإدراك الصحفيون لما يمثلونه من مؤسسة رسمية فاعلة كرئاسة الوزراء، فصورة واحدة تُعبر عن جوهر الحدث، تكفي لإيصال وتأكيد المعلومة، إذ أنه لا يليق بمؤسسة كهذه أن تكثر من الصور في المنشور الواحد كما تفعل بعض صفحات المؤسسات الخاصة، والصفحات الخاصة بالأفراد، الذين ينشدون الإثارة والشهرة لتحقيق بعض المكاسب!، أما ثاني الترتيب فكان لفئة (صورتين أكثر) بنسبة 26.24% وما ذكر عن إيجابية النقطة الأولى ينعكس عن الثانية سلبًا واستخدامًا بالضرورة، أما آخر الترتيب فكان لفئة (بدون صورة) الذي مثّلَ 11.32%، ورغم محدودية العدد هنا إلا أنه يتوجب الإشارة لضرورة استخدام الصور في الأخبار فهي كما قيل "تساعد على تثبت المعلومات في ذاكرة القارئ، لأن المدخل البصري، وتخزين المعلومة عن طريق الصورة، فيما يعرف بالذاكرة الفوتوغرافية، أكثر رسوخًا من أي مدخل، فالخبر المدعوم بالصور أكثر بقاء في ذاكرة القراء عن الخبر أو المقال الخالي منها"(28).

نتائج البحث:

1-كل أخبار المنصة تنشر بدون عناوين صحفية، وبدون ذكر وتثبيت لمصادر أخبارها، كما تنص عليها كل معايير العمل الصحفي المعروفة.

2- أغلب الجمهور المتابع لمضامين المنصة راضٍ عنها حسب تفاعله معها، رغم وجود جمهور آخر كبير العدد يخالفها الرأي، وتُشير هذه النتيجة لأهمية المنصة كوسيلة إخبارية، نظير التفاعل الكبير الذي رافقها وبينته الأرقام والتفاعلات الشكلية، وهو ذاته ما أكدته نظرية (ثراء الوسيلة) في محاورها ومرتكزاتها.

3- تعتمد المنصة في بنائها الخبري على قالب الهرم المقلوب أولاً، مع الإشارة إلى وجود الكثير من الأخبار التي تصاغ بطريقة الهرم المعتدل فيها، والتي لا تتوافق ومتطلبات الأخبار الالكترونية البسيطة.

4- جُل أخبار المنصة تُقدم بدون معلومات كافية تدعم الحدث، نظير اهتمامها أكثر بالإسهاب في عدد الحضور وصفاتهم المطولة، وإيجاد نوع من المقدمات التي لا تتماشى وطبيعة الخبر.

5- تولي المنصة اهتمام أكبر بالمضمونين السياسي والخدمي، فيما يغيب ذلك الاهتمام على بقية المضامين الأخرى من، الديني والاجتماعي والرياضي.

6- رغم أهميتها التحريرية التي تتوافق وطبيعة عمل رئاسة الوزراء، إلا أن المنصة تُهمل بشكل واضح فنون: التعليق والتقرير والتحليل، وتكتفي فقط بالخبر.

7- أغلب أخبار المنصة تأتي مشمولة بالصور التي تُعبر عن طبيعة الأحداث، ومن ناحية العدد فهي تكتفِ بصورة واحدة؛ لإضفاء نوع من الرسمية والرصانة كونها تتبع مؤسسة ذات صفة اعتبارية كرئاسة الوزراء.

مراجع البحث:

1-إسماعيل إبراهيم، **فن التحرير الصحفي**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998، ص9.

2- سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام**، الأسس والمبادئ، القاهرة، عالم الكتب، 1976، ص37.

3- عبد المالك ردمان الدناني، **الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت**، بيروت، دار الراتب الجامعية، 2011، ص 197.

4-عبدالله محمد زلطة، **قضايا الطفولة في بحوث الإعلام**، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000،ص13

5- سعيد مفتاح حمد شناني، **اعتماد الشباب الجامعي على المواقع الإخبارية في تشكيل معارفه نحو الانتخابات الليبية**، دراسة ميدانية على جامعة عمر المختار، طرابلس، ليبيا، أعمال المؤتمر العلمي الأول للإعلام والانتخابات، 2021.6.5. ص144.

6- روث، **قراءة الأخبار الشبكية من أجل الحصول على المحتوى العلمي**، بحث منشور بالمجلة التونسية لعلوم الاتصال، عدد مزدوج ،64.63، جويلية 2014، جوان2015، ص69.

7- محمد خليفة الكاسح، **(دور الإعلام الإسلامي في التصدي لظاهرتي التطرف الديني والإرهاب)**، دراسة تحليلية ميدانية لموقع إسلام أون لاين، مجلة البحوث الإعلامية، العدد (50.49)، تصدر عن مركز البحوث والمعلومات والتوثيق بوزارة الثقافة والمجتمع المدني، 2012، ص37.35.

8- السيد أحمد مصطفى عمر، **البحث الإعلامي، مفهومه وإجراءاته ومناهجه**، ط2، دبي، مكتبة الفلاح،2002، ص 179.

9-عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مطبعة لجنة ألبان العربية، 1988م،ص 63.

10- مقابلة مع المحرر الصحفي بمكتب إعلام حكومة الوحدة الوطنية (مروان أنبية)، أجريت بالهاتف، بتاريخ 2024.8.2.

11- أحمد بدر، **مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،1988م، ص 29.

12- الأساتذة المحكمون، هم، مسعود التائب، علي العماري، عادل المرغني.

13- عابدين الدردير الشريف، **موضوعات وقضايا وإشكاليات منهجية في البحث الإعلامي**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2010، ص43.

14-عبدالله الزلب، **مدخل إلى الإعلام الجديد**، الانترنت على الرابط: moar.https. mail.almeria.com

15-رضا عبد الواحد أمين، **الصحافة الالكترونية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص91.

16- علي عبدالفتاح كنعان، **الصحافة الالكترونية والعربية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2014، ص119.

17- علي عبدالفتاح كنعان، ص 24-27.

18- عبدالرزاق محمد الدليمي، **الإعلام الجديد والصحافة الالكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 295.

19- علي عبدالفتاح كنعان، **الصحافة الالكترونية والعربية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2014، ص134

20- أنمار وحيد فيضي، **التغطية الإخبارية في الصحافة الالكترونية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص27.

21- أنمار وحيد فيضي، **التغطية الإخبارية في الصحافة الالكترونية**، ص24.23.

22- الفنون التحريرية في الصحف الالكترونية. على الرابط e3arabi .com، تاريخ المطالعة 2024.12.11.

23- مقابلة مع (مروان عمار)، أحد الصحفيين بديوان حكومة الوحدة الوطنية، أجريت يوم 2024/11/24. عن طريق الهاتف.

24- عمران المجدوب، **التحرير الصحفي، علم وفن**، ط1، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، ليبيا، 2008، ص75.

25- إسماعيل إبراهيم، **فن التحرير الصحفي**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998، ص99.

26- محمود علم الدين، ليلى عبدالمجيد، **فن التحرير الصحفي**، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص118.

27- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد ،**الاتصال ونظرياته المعاصرة** ، ط 6 ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية، 2006 م، ص 176

28- شريف درويش اللبان، **الإخراج الصحفي**، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص151